

نُخْبَةُ الْفِكْرِ فِي مُضْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ

لِلإِمَامِ الْمُحَدِّثِ الْحَافِظِ
أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٢ هِجْرِيَّةً
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

ضَبَّطَ نَصَّهُ
أَبُو أَنَسٍ أَشْرَفُ بْنُ يَوْسُفَ
دَارُ الْحَقِيقَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
٢٠٠٥ م - ١٤٢٦ هـ



دار الحقيقة

الإسكندرية ١٠١ ش. المتج. باكوس ت. ٥٧١٣٢٢١ ٠٢ هـ. ٥٧٦٥٦٢١ ٠٢
القاهرة ٢ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر ت. ٥١٢١٧٤١ ٠٢ ٠٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* المَقْدَمَةُ *

إِن الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَغِيثُهُ
وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ،
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، إِنَّهُ مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا
مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ
أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

* * *

*** ترجمة الحافظ ابن حجر ***

هو الإمام العالم العلامة الرباني ، حجة
الإسلام ، زحلة الطالبيين^(١) ، عمدة
المحدثين ، زين المجاليس ، أبو الفضل ،
أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي
ابن محمود بن أحمد بن حجر ، العسقلاني
الأصل ، المصري المولد والمنشأ والوفاء ،
الشافعي المذهب .

(١) يقال : عالم زحلة : يُنحَل إليه من الآفاق . وانظر المعجم
الوسيط (ر ح ل) .

* وُلِدَ الحافظُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ سَنَةَ
٧٧٣هـ فِي الثَّامِنِ عَشَرَ - وَقِيلَ : الثَّانِي
وَالْعَشْرِينَ - مِنْ شَعْبَانَ .

* بَدَأَ طَلَبَ الْعِلْمِ مِنْ صِبْغِهِ ، وَسَاعَدَهُ
عَلَى ذَلِكَ ثَرَاءُ أُسْرَتِهِ ، سِوَاءٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْأَبِ ،
أَوْ مِنْ نَاحِيَةِ الْأُمِّ .

* سَمِعَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ عِدَّةَ مَرَّاتٍ ،
وغيرَهَا مِنْ الْكُتُبِ ، فَكَانَتْ مَسْمُوعَاتُهُ كَثِيرَةً
جِدًّا ، لَا تُوصَفُ ، وَلَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ .
وَاشْتَغَلَ بِوُظَائِفِ التَّدْرِيسِ فِي أَمَاكِنَ

عِدَّةٌ ، ومدارس كثيرة ، وولى قضاء مصر ،
وكان يُلقَّبُ بقاضى القضاة فى مصر .
* وله رحمه الله مصنفات كثيرة نافعة ،
منها : « فتح البارى » ، و « تهذيب التهذيب » ،
و « تقريب التهذيب » ، و « تعليق التعليق » ،
و « نزهة النظر » ، و « نخبة الفكر » ، وغيرها
من المصنفات النافعة .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله فى
كتابه « شرح نزهة النظر فى توضيح نخبة
الفكر » ص ١٦ : هذا الرجل علمه لا يحتاج

إلى استقراء ؛ لأنه معروفٌ لدينا ، ألف هذا
الكتيب الصغير لفظاً ، الكثير معنًى ، يعنى :
وزنه كبيرٌ جداً ؛ لأنه نُخبَةٌ فى علمِ المُصطلحِ ،
لو بحثت فى كلِّ كتبِ علمِ المصطلحِ ، فى
الكتبِ الواسعة ، وجدت أن كلَّ ما فيها
موجودٌ فى هذه النخبة اليسيرة . اهـ

* وكانت وفاته رحمه الله يومَ الثامنِ
والعشرين من ذى الحجة سنة ٨٥٢هـ ،
وُصِّلَ عليه قُبَيْلَ صلاةِ الظهرِ ، وكانت

جنازته مشهودة ، وحمل نعشه السلطان
الملك الظاهر حقمق ، فمن دونه من الرؤساء
والعلماء ، ودفن بين تربة الإمام الشافعي
والشيخ مسلم السلمي ، رحمة الله على
الجميع .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلِيمًا قَدِيرًا ،
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَى
النَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا .

أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّ التَّصَانِيفَ فِي اضْطِلَاحِ أَهْلِ
الْحَدِيثِ قَدْ كَثُرَتْ وَبُسِطَتْ وَاخْتَصِرَتْ ،
فَسَأَلَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانِ أَنْ أُلْخِصَ لَهُ الْمُهِّمُ
مِنْ ذَلِكَ ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ ؛ رَجَاءَ الْإِنْدِرَاجِ

فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ .

❖ فَأَقُولُ : الْحَبْرُ إِذَا أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرِيقٌ بِلَا
عَدَدٍ مُعَيَّنٍ أَوْ مَعَ حَضَرٍ يَمَّا فَوْقَ الْاِثْنَيْنِ ، أَوْ
بِهِمَا ، أَوْ بِوَاحِدٍ :

فَالْأَوَّلُ : الْمُتَوَاتِرُ الْمُفِيدُ لِلْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ
بِشُرْطِهِ .

وَالثَّانِي : الْمَشْهُورُ ، وَهُوَ الْمُشْتَفِيزُ
عَلَى رَأْيٍ .

وَالثَّالِثُ : الْعَزِيزُ ، وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحِيحِ
خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ .

والرابع : الغريب .

وكلها - سوى الأول - آحاد ، وفيها
المقبول والمردود؛ لتوقف الاستدلال بها على
البحث عن أحوال روايتها دون الأول ، وقد
يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على
المختار .

ثم الغرابة إما أن تكون في أصل السند ، أو
لا .

فالأول : الفرذ المطلق .

والثاني : الفرذ النسبي ، ويقال إطلاق

الْفَرْدِيَّةِ عَلَيْهِ .

* وَخَبِرَ الْآخِادِ بِثَقْلِ عَدْلٍ تَامَ الضَّبِطُ ،
مُتَّصِلُ السَّنَدِ ، غَيْرُ مُعَلَّلٍ ، وَلَا شَاذٍّ ، هُوَ
الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ .

وَتَتَفَاوَتْ رُتَبُهُ بِتَفَاوُتِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ .
وَمِنْ ثُمَّ قُدِّمَ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ، ثُمَّ مُسْلِمٌ ، ثُمَّ
شَرَطُهُمَا .

فَإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ ، فَالْحَسَنُ لِذَاتِهِ ،
وَبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحِّحُ ، فَإِنْ جُمِعَا فَلِلثَّرْدِيِّ
التَّاقِلِ حَيْثُ التَّفَرُّدُ ، وَإِلَّا فَبِإِغْتِيَابِ إِسْنَادَيْنِ .

وَزِيَادَةُ رَاوِيَهُمَا مَقْبُولَةٌ مَا لَمْ تَقَعْ مُتَافِيَةٌ
لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ ، فَإِنْ حُوْلِفَ بِأَرْجَحَ فَالرَّاجِحُ
الْمَحْفُوظُ ، وَمُقَابِلُهُ الشَّاذُّ .

وَمَعَ الضَّعِيفِ ، فَالرَّاجِحُ الْمَعْرُوفُ ،
وَمُقَابِلُهُ الْمُنْكَرُ .

وَالْفَرْدُ النَّسْبِيُّ إِنْ وَاَفَقَهُ غَيْرُهُ فَهُوَ الْمُتَابِعُ .
وَإِنْ وُجِدَ مِثْلٌ يُشَبِّهُهُ فَهُوَ الشَّاهِدُ . وَتَتَّبِعُ
الطَّرِيقَ لِذَلِكَ هُوَ : الِاعْتِبَارُ .

ثُمَّ الْمَقْبُولُ إِنْ سَلِمَ مِنَ الْمَعَارِضَةِ ، فَهُوَ
الْمُخَكَّمُ ، وَإِنْ غَوِرَ بِمِثْلِهِ : فَإِنْ أَمَكَنَ

الْجَمْعُ فَمُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ .
أَوْ لَا ، وَتَبَتِ الْمَتَأَخَّرُ فَهُوَ النَّاسِخُ وَالْآخِرُ
الْمَنْسُوخُ . وَإِلَّا فَالتَّوَجِيحُ ، ثُمَّ التَّوَقُّفُ .
* ثُمَّ الْمَرْدُودُ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطِ أَوْ
طَعْنٍ ، وَالسَّقْطُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِي السَّنَدِ
مِنْ مُصَنِّفٍ أَوْ مِنْ آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ ، أَوْ غَيْرِ
ذَلِكَ ، فَلِأَوَّلِ الْمُعْلَقُ ، وَالثَّانِي الْمُرْسَلُ ،
وَالثَّالِثُ إِنْ كَانَ بِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي
فَهُوَ الْمُعْضَلُ ، وَإِلَّا فَالْمُنْقَطِعُ ، ثُمَّ قَدْ
يَكُونُ وَاضِحًا أَوْ خَفِيًّا : فَلِأَوَّلِ يُدْرِكُ بَعْدَ

الثلاثي ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتِيجَ إِلَى التَّارِيخِ ، وَالثَّانِي
الْمُدَّلسُ وَيَرِدُ بِصِبْغَةٍ تَحْتَمِلُ اللَّيْقَى : كَعَنْ ،
وَقَالَ ، وَكَذَا الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ مِنْ مُعَاصِرٍ لَمْ
يَلْقَ .

ثم الطُّغْنُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكَذِبِ الرَّاوي أَوْ
تُهْمَتِهِ^(١) بِذَلِكَ ، أَوْ فُحْشِ غَلَطِهِ ، أَوْ غَفْلَتِهِ ،
أَوْ فَسَقِهِ ، أَوْ وَهْمِهِ ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ أَوْ جَهَالَتِهِ ، أَوْ
بِدْعَتِهِ ، أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ ، فَلَاوُلُ الْمَوْضُوعِ ،

(١) التُّهْمَةُ كَوْنُ مَهْمَزَةٍ ؛ أَي : مَا يُثْبِتُهُمْ عَلَيْهِ . وَاَنْظُرِ الْقَامُوسَ
الْمَحِيطَ (وَ ه م) .

وَالثَّانِي الْمَشْرُوكُ ، وَالثَّالِثُ الْمُنْكَرُ عَلَى
رَأْيٍ ، وَكَذَا الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ .

ثُمَّ الْوَهْمُ إِنْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ بِالْقَرَائِنِ وَجَمَعَ
الطَّرِيقَ : فَالْمُعَلَّلُ . ثُمَّ الْمُخَالَفَةُ إِنْ كَانَتْ
بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ : فَمَذْرُوحُ الْإِسْنَادِ ، أَوْ يَدْبُجِ
مَوْقُوفٍ بِمَزْفُوعٍ : فَمَذْرُوحُ الْمَثْنِ .
أَوْ بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ : فَالْمَقْلُوبُ .
أَوْ بِزِيَادَةٍ رَافٍ : فَالْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ
الْأَسَانِيدِ ، أَوْ بِإِبْدَالِهِ وَلَا مُرْجَحَ :

فَالْمُضْطَرِبُ ، وَقَدْ يَقَعُ الْإِنْدَالُ عَمْدًا

امْتِحَانًا .

أَوْ بِتَغْيِيرٍ مَعَ بَقَاءِ السِّيَاقِ : فَالْمُصَحَّفُ

وَالْمُحَرَّفُ .

وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ الْمَثَنِ بِالنَّقْصِ

وَالْمُرَادِفِ إِلَّا لِعَالِمٍ بِمَا يُجِيلُ الْمَعَانِي .

فَإِنْ خَفِيَ الْمَعْنَى اخْتِيجَ إِلَى شَرْحِ

الْغَرِيبِ وَبَيَانِ الْمُشْكِلِ .

ثُمَّ الْجَهَالَةُ : وَسَبَبُهَا أَنَّ الرَّاوِيَّ قَدْ تَكْثُرُ

نُعُوْتُهُ ، فَيَذْكُرُ بِغَيْرِ مَا اسْتَهْرَ بِهِ لِعَرَضٍ ،

وَصَنَّفُوا فِيهِ الْمَوْضِعَ .
وَقَدْ يَكُونُ مُقِلًّا فَلَا يَكْتُرُ الْأَخْذَ عَنْهُ ،
وَصَنَّفُوا فِيهِ الْوُحْدَانَ ، أَوْ لَا يُسَمَّى اخْتِصَارًا
وَفِيهِ : الْمُبْهَمَاتُ ، وَلَا يَقْبَلُ الْمُبْهَمُ ، وَلَوْ
أُنْهِمَ بِلَفْظِ التَّعْدِيلِ عَلَى الْأَصَحِّ .
فَإِنْ سُمِّيَ وَانْفَرَدَ وَاحِدٌ عَنْهُ فَمَجْهُولُ
الْعَيْنِ ، أَوْ اثْنَانِ فَصَاعِدًا ، وَلَمْ يُوثَّقْ :
فَمَجْهُولُ الْحَالِ ، وَهُوَ الْمَشْتُورُ .
ثُمَّ الْبِدْعَةُ إِمَّا بِكَفَرٍ ، أَوْ بِمَقْصِدٍ : فَالْأَوَّلُ
لَا يَقْبَلُ صَاحِبُهَا الْجُمُهُورُ .

وَالثَّانِي يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً فِي
الْأَصَحِّ، إِلَّا إِنْ رَوَى مَا يَقْوَى بِدَعْتِهِ فَيُرَدُّ عَلَى
الْمُخْتَارِ، وَبِهِ صَرَحَ الْجَوْزَجَانِيُّ شَيْخُ
النَّسَائِيِّ .

ثُمَّ سُوءُ الْحِفْظِ إِنْ كَانَ لَازِمًا فَهُوَ الشَّاذُّ
عَلَى رَأْيٍ، أَوْ طَارِئًا فَالْمُخْتَلِطُ، وَمَتَّى تُوبَعَ
السَّيِّئُ الْحِفْظِ بِمُغْتَبَرٍ، وَكَذَا الْمُسْتَوْرُ،
وَالْمُرْسَلُ، وَالْمُدَلَّسُ؛ صَارَ حَدِيثُهُمْ
حَسَنًا لَا لِدَاثِهِ، بَلْ بِالْمَجْمُوعِ .

* ثُمَّ الْإِسْنَادُ إِذَا أُنْ يَنْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى

اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، تَضَرِّعًا ، أَوْ حُكْمًا :
مِنْ قَوْلِهِ ، أَوْ فِعْلِهِ ، أَوْ تَقْرِيرِهِ .

أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ كَذَلِكَ . وَهُوَ : مَنْ لَقِيَ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ
مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَلَوْ تَخَلَّلَتْ
رِدَّةٌ فِي الْأَصْح .

أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ ، وَهُوَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ
كَذَلِكَ .

فَالأَوَّلُ : الْمَرْفُوعُ ، وَالثَّانِي :
الْمَرْقُوفُ ، وَالثَّالِثُ : الْمَقْطُوعُ ، وَمَنْ

دُونَ الثَّابِعِ فِيهِ مِثْلُهُ . وَيُقَالُ لِلْآخِرَيْنِ :
الْأَثَرُ .

* وَالْمُسْتَدُّ : مَرْفُوعٌ صَحَائِي بِسَنَدٍ ،
ظَاهِرُهُ الْإِتِّصَالُ .

فَإِنْ قَلَّ عَدَدُهُ فَإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ إِلَى إِمَامٍ ذِي
صِفَةِ عَلِيَّةٍ ، كَشُعْبَةَ ، فَالْأَوَّلُ الْعُلُوُّ
الْمُطْلَقُ ، وَالثَّانِي التَّنَسُّبُ .

وَفِيهِ الْمُوَافَقَةُ وَهِيَ الْوُضُوءُ إِلَى شَيْخٍ
أَحَدِ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ .

وَفِيهِ الْبَدَلُ ، وَهُوَ الْوُضُوءُ إِلَى شَيْخٍ
شَيْخِهِ كَذَلِكَ .

وَفِيهِ الْمُسَاوَاةُ وَهِيَ اسْتِوَاءُ عَدَدِ الْإِسْنَادِ
مِنْ الرَّاوِي إِلَى آخِرِهِ مَعَ إِسْنَادِ أَحَدِ
الْمُصَنِّفِينَ .

وَفِيهِ الْمُصَافَحَةُ ، وَهِيَ الْاسْتِوَاءُ مَعَ تَلْمِيزِ
ذَلِكَ الْمُصَنِّفِ . وَيُقَابِلُ الْعُلُوَّ بِاقْسَامِهِ :
التَّزْوُلُ .

فَإِنْ تَشَارَكَ الرَّاوِي وَمَنْ رَوَى عَنْهُ فِي
السَّنِّ ، وَاللَّقْيِ فَهُوَ : الْأَقْرَانُ ، وَإِنْ رَوَى كُلُّ

مِنْهُمَا عَنِ الْآخِرِ : فَالْمَدْبُوحُ ، وَإِنْ رَوَى عَنْ
دُونِهِ : فَالْكَابِرُ عَنِ الْأَصَاغِرِ ، وَمِنْهُ الْآبَاءُ
عَنِ الْأَبْنَاءِ ، وَفِي عَكْسِهِ كَثْرَةٌ ، وَمِنْهُ مَنْ رَوَى
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ .

وَإِنْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ عَنْ شَيْخٍ ، وَتَقَدَّمَ مَوْتُ
أَحَدِهِمَا فَهُوَ : السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ .

وَإِنْ رَوَى عَنِ اثْنَيْنِ مُتَّفَقِي الْأَسْمِ ، وَلَمْ
يَتَمَيَّزَا فَبَاخْتِصَاصِهِ بِأَحَدِهِمَا يَتَبَيَّنُ
الْمُهْمَلُ .

* وَإِنْ جَحَدَ مَرْوِيَّةٌ جُزْأً : رُدُّ ، أَوْ

اِحْتِمَالًا : قِيلَ فِي الْأَصَحِّ ، وَفِيهِ : « مَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ » .

وَإِنْ اتَّفَقَ الرَّوَاةُ فِي صَيِّغِ الْأَدَاءِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ الْحَالَاتِ ، فَهُوَ : الْمُسْتَسْلِلُ .

وَصَيِّغِ الْأَدَاءِ : « سَمِعْتُ » وَ « حَدَّثَنِي » ،
ثُمَّ « أَخْبَرَنِي » وَ « قَرَأْتُ عَلَيْهِ » ، ثُمَّ « قُرِئَ عَلَيْهِ » ، وَأَنَا أَسْمَعُ » ، ثُمَّ « أَنْبَأَنِي » ، ثُمَّ « نَأَوَّلَنِي » ، ثُمَّ « شَافَهَنِي » ، ثُمَّ « كَتَبَ إِلَيَّ » ، ثُمَّ « عَنَ » وَتَحَوُّهَا .

فَالأَوَّلَانِ : لِمَنْ سَمِعَ وَحَدَّ مِنْ لَفْظِ

الشَّيْخَ، فَإِنْ جَمَعَ فَمَعَ غَيْرِهِ، وَأَوَّلُهَا:
أَصْرَحْتُهَا وَأَرْفَعْتُهَا فِي الْإِمْلَاءِ، وَالثَّالِثُ،
وَالرَّابِعُ: لِمَنْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ، فَإِنْ جَمَعَ:
فَكَالْخَامِسِ.

وَالْإِنْبَاءُ: يَمْنَعُنِي الْإِخْبَارُ إِلَّا فِي عُزْفِ
الْمُتَأَخِّرِينَ فَهَوَ: لِلْإِجَازَةِ كَعَنْ، وَعَنْعَنْتُهُ
الْمُعَاصِرِ مَحْمُولَةً عَلَى السَّمَاعِ إِلَّا مِنْ
الْمُدْلِسِ: وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ ثُبُوتُ لِقَائِهِمَا وَلَوْ
مَرَّةً، وَهُوَ الْمُخْتَارُ.

وَأُطْلِقُوا الْمُشَافَهَةَ فِي الْإِجَازَةِ الْمُتَلَفِّظِ

بِهَا ، وَالْمُكَاتِبَةُ فِي الْإِجَازَةِ الْمَكْتُوبِ بِهَا ،
وَأَشْتَرَطُوا فِي صِحَّةِ الْمَتَاوَلَةِ اقْتِرَانَهَا بِالْإِذْنِ
بِالرَّوَايَةِ ، وَهِيَ أَرْفَعُ أَنْوَاعِ الْإِجَازَةِ .

وَكَذَا اشْتَرَطُوا الْإِذْنَ فِي الْوِجَادَةِ ،
وَالْوَصِيَّةِ بِالْكِتَابِ ، وَفِي الْإِعْلَامِ ، وَإِلَّا فَلَا
عِبْرَةَ بِذَلِكَ كَالْإِجَازَةِ الْعَامَّةِ ، وَلِلْمَجْهُولِ
وَلِلْمَعْدُومِ عَلَى الْأَصَحِّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ .

* ثُمَّ الرِّوَاةُ إِنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ
آبَائِهِمْ فَصَاعِدًا ، وَاخْتَلَفَتْ أَشْخَاصُهُمْ : فَهُوَ
الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ ، وَإِنْ اتَّفَقَتْ الْأَسْمَاءُ

خَطًّا وَاخْتَلَفَتْ نُطْقًا فَهُوَ: الْمُؤْتَلِفُ
وَالْمُخْتَلِفُ، وَإِنْ اتَّفَقَتِ الْأَسْمَاءُ
وَاخْتَلَفَتِ الْآبَاءُ، أَوْ بِالْعَكْسِ: فَهُوَ:
الْمُتَشَابِهُ، وَكَذَا إِنْ وَقَعَ الْإِتْفَاقُ فِي الْأَسْمِ
وَالْأَبِّ، وَالْإِخْتِلَافُ فِي النِّسْبَةِ،
وَيَتَرَكَّبُ مِنْهُ وَمِمَّا قَبْلَهُ أَنْوَاعٌ: مِنْهَا أَنْ
يَحْصُلَ الْإِتْفَاقُ أَوْ الْإِسْتِيْاهُ إِلَّا فِي حَرْفٍ أَوْ
حَرْفَيْنِ، أَوْ بِالْقَدِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ، أَوْ نَحْوِ
ذَلِكَ.

* * *

خَاتِمَةٌ

* وَمِنْ الْمُهْمِّ : مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرِّوَاةِ ،
وَمَوَالِيدِهِمْ ، وَوَقَايَتِهِمْ ، وَبُلْدَانِهِمْ
وَأَحْوَالِهِمْ : تَعْدِيلًا وَتَجْرِيعًا وَجَهَالَةً .
وَمَرَاتِبُ الْجَزْحِ ، وَأَشْوَاهَا الْوُصْفُ بِأَفْعَلٍ :
كَأَكْذَبِ النَّاسِ ، ثُمَّ دَجَّالٌ ، أَوْ ضَّاعٌ ، أَوْ
كَذَّابٌ .
وَأَسْهَلُهَا : لَيْسَ ، أَوْ سَيِّئُ الْحِفْظِ ، أَوْ
فِيهِ مَقَالٌ .
وَمَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ ، وَأَرْفَعُهَا الْوُصْفُ

يُفْعَلُ : كَأَوْتِيَ النَّاسَ ، ثُمَّ مَا تَأَكَّدُ بِصِفَةٍ أَوْ
صِفَتَيْنِ كَثِيقَةً ثِقَةً ، أَوْ ثِقَةً حَافِظًا ، وَأَذْنَاهَا مَا
أَشْعَرَ بِالْقُرْبِ مِنْ أَسهَلِ التَّجْرِيعِ : كَشَيْخٍ .
وَتُقْبَلُ التَّزَكِيَةُ مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهَا ، وَلَوْ
مِنْ وَاحِدٍ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَالْجَوْحُ مُقَدَّمٌ عَلَى
التَّعْدِيلِ إِنْ صَدَرَ مُبَيَّنًا مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهِ ، فَإِنْ
خَلَا عَنِ التَّعْدِيلِ : قُبِلَ مُجْمَلًا عَلَى الْمُخْتَارِ .
فَضْلٌ : وَمِنْ الْمُهِمِّ مَعْرِفَةُ كُنْى
الْمُسَمَّيْنَ ، وَأَسْمَاءِ الْمُكْنَيْنِ ، وَمِنْ اسْمِهِ
كُنْيَتُهُ ، وَمِنْ كَثُرَتْ كُنَاهُ ، أَوْ نُعُوْتُهُ ، وَمِنْ

وَأَفَقْتُ كُنْيَتَهُ اسْمَ أَبِيهِ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، أَوْ
كُنْيَتَهُ كُنْيَةَ زَوْجَتِهِ ، وَمَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ،
أَوْ إِلَى أُمِّهِ ، أَوْ إِلَى غَيْرِ مَا يَشِيقُ إِلَى الْفَهْمِ ،
وَمَنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ وَاسْمُ أَبِيهِ وَجَدَّهُ ، أَوْ اسْمُ
شَيْخِهِ وَشَيْخِ شَيْخِهِ فَصَاعِدًا ، وَمَنْ اتَّفَقَ اسْمُ
شَيْخِهِ وَالرَّوَايَ عَنْهُ ، وَمَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ
الْمُجْرُودَةِ وَالْمُفْرَدَةِ وَالْكُنَى ، وَالْأَلْقَابُ ،
وَالْأَنْسَابُ : وَتَقَعُ إِلَى الْقَبَائِلِ وَالْأَوْطَانِ :
بِلَادًا ، أَوْ ضِيَاعًا ، أَوْ سِكَكًا ، أَوْ مُجَاوَرَةً .
وَلِإِلَى الصَّنَائِعِ وَالْجُرُفِ ، وَيَقَعُ فِيهَا الْإِتِّفَاقُ

وَالْإِسْتِثْنَاءُ كَالْأَسْمَاءِ . وَقَدْ تَقَعُ أَلْقَابًا ،
وَمَعْرِفَةُ أَسْبَابِ ذَلِكَ ، وَمَعْرِفَةُ الْمَوَالِي مِنْ
أَعْلَى وَمِنْ أَسْفَلَ : بِالرَّقِّ ، أَوْ بِالْجَلْفِ ،
وَمَعْرِفَةُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، وَمَعْرِفَةُ آذَابِ
الشَّيْخِ وَالطَّالِبِ ؛ وَسِنَّ التَّحْمِيلِ وَالْأَدَاءِ ،
وَصِفَةُ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ ، وَعَرْضُهُ وَسَمَاعِهِ
وِإِسْمَاعِهِ ، وَالرَّخْلَةُ فِيهِ ، وَتَصْنِيفُهُ ؛ إِمَّا عَلَى
الْمُسَانِيدِ ، أَوْ الْأَبْوَابِ ، أَوْ الْجُلَلِ ، أَوْ
الْأَطْرَافِ . وَمَعْرِفَةُ سَبَبِ الْحَدِيثِ ، وَقَدْ

صَنَّفَ فِيهِ بَعْضُ شُيُوخِ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى بْنِ
الْفَرَّاءِ ، وَصَنَّفُوا فِي غَالِبِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ،
وَهِيَ نَقْلٌ مَحْضٌ ، ظَاهِرَةُ التَّعْرِيفِ ، مُسْتَعْنِيَّةٌ
عَنِ التَّمْيِيلِ ، وَحَصْرُهَا مُتَعَسِّرٌ ، فَلْتَرَأَجِعْ لَهَا
مَبْسُوطَاتُهَا ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ وَالْهَادِي ، لَا إِلَهَ
إِلَّا هُوَ .

* * *